برامج تعليم اللغة العبرية في المدارس اليهودية[٢٣].

وتطرق أحد أعضاء اللجنة القطرية الى منهاج التاريخ الذي يُدرس في المدارس العربية، والذي لا زال غير واضح الملامح، اذ يركز على تاريخ العصر الحديث وتاريخ العرب، وتاريخ اليهود والحركة الصهيونية، بشكل متساو، من خلال تخصيص ساعات تدريس متساوية لكل منها، بينما يدرس تاريخ العرب في المدارس العبرية بشكل سطحي وعام[٢٤].

على أي حال، فقد انعكس الضعف في منهاج اللغة العربية وغيرها من المواد على المستوى التعليمي للطلاب العرب، ففي البحث الذي أجراه كل من الدكتور يوسف باشي ود. سورال كاهن ود. دانئيل دينتش ورد «أن حوالي ٦ ــ ٨ بالمئة من طلاب صفوف الرابع والسادس لا يجيدون قراءة اللغة العربية بشكل أوتوماتيكي»[٢٥].

كذلك تنتشر وتتسع ظاهرة التهرب من الدراسة بين أوساط التلاميذ العرب في المرحلة الابتدائية، رغم تنفيذ قانون التعليم الالزامي، «ففي العام ١٩٧٤ هجر مقاعد الدراسة الابتدائية في الوسط العربي نحو ثلث الطلاب». وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المتهربين من الدراسة في الوسط العربي، فان هذه القضية لا تحظى باهتمام مباشر من قبل المسؤولين مثلما هو الحال في الوسط اليهودي[٢٦].

لم تكن اللجنة العربية القطرية الجهة الوحيدة التي نبهت الى النتائج الخطيرة التي تترتب على سياسة الاهمال في أوضاع التعليم بين العرب، فقد أجرى مكتب الخدمات النفسية في الناصرة تحقيقاً خاصاً حول التعليم في مدارس الناصرة، يمكننا عرضه كنموذج لوضع بقية المدارس العربية، فقد تبين من البحث الذي يعكس الاهمال الاسرائيلي، ان أكثر من ألف طالب في الصفوف من الثاني وحتى التاسع «أميون». وان أكثر من ثلث طلاب تلك الصفوف يعانون من التخلف في التحصيل العلمي، وان نسبة الامية ترتفع من صف الى آخر، فقد بلغت في الصف الثاني ١٠ ٪ في معظم مدارس الناصرة، وارتفعت في الصف الخامس الى ١١ ٪، وفي السابع ١٢ ٪[٢٧].

وعلق مدير المركز مروان دويري، على هذه الحقائق بقوله: «ان هناك تراكماً في التخلف في التحصيل المدرسي لدى ٤٤ ٪ من طلاب الصفوف المذكورة في الناصرة» أي في الصفوف الابتدائية، وأنه على يقين من خطورة هذا الوضع، «ولقد أطلعنا الوزارة عليها مطالبين باستخدام الوسائل الوقائية وبعض طرق العلاج، الا أن الوزارة لم تقم بأي اجراء يدل على نيتها في تغيير الوضع، بل أقالت منذ سنة، المفتش المسؤول عن التعليم الخاص»[٢٨].

جميع هذه النواقص التي تم ذكرها في جهاز التعليم في الوسط العربي، والتي لها مؤثرات نفسية ــ اجتماعية سلبية على الطالب العربي تؤخر تطوره مقارنة مع الطالب اليهودي، وهي نتيجة سياسة واضحة، تتمثل في الاهمال الرسمي المتعمد. فالتعليم العربي بحاجة الى جملة اصلاحات، عبّرت عنها اللجنة القطرية العربية في مؤتمرها الذي عقد في الناصرة في أيار (مايو) ١٩٨٠، من خلال مطالبتها بوضع خطة لحل أزمة النقص في أبنية المدارس، وتحديد ميزانية فورية لبناء ٣٩٠ غرفة، وانشاء قسم خاص في وزارة المعارف والثقافة للاهتمام بقضايا التعليم الثانوي النظري والمهني، ثم فتح